آداب الرافدين – العدد (56)
1431هـ/2010م

الحواسم: دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم

م.د. وعد إبراهيم خليل الأمير*

تاريخ التقديم: 2009/2/15 تاريخ القبول: 2009/3/18

المقدمـــــة

إنَّ أغلب البحوث الاجتماعية في مجال علم الإجرام تتناول أسباب الجريمة والعوامل المؤثرة فيها، وقلة هي البحوث التي تركز على رد الفعل الاجتماعي تجاه الجريمة وأضرارها وانعكاس رد الفعل على القائم بالسلوك الإجرامي وعلى تعامل أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه وهو جانب لا يقل أهمية عن دراسة أسباب الجريمة.

لقد كان رد الفعل الاجتماعي على جرائم السلب والنهب كبيراً وهو يزداد وضوحاً حتى بعد مرور 5 أعوام على تلك الأحداث ومن بين الوسائل التي دافع بها المجتمع عن نفسه هو استخدامه (للوصم) الموجه ضده كمجتمع وتحويله إلى الأفراد الذين قاموا بالسلب والنهب عام 2003 في واحدة من العقوبات الاجتماعية القاسية، إذ إنَّ الوصم الاجتماعي يعد ابرز عقوبة اجتماعية يقوم بها المجتمع تجاه أفراده من المنحرفين (إلى جانب العقوبة القانونية طبعاً)، فهو يعزلهم ويحقرهم ويمنع التعامل معهم ويلحق بهم العار لفترات طويلة من الزمن قد تمتد إلى أجيال أحياناً، ومن بين الأدوات التي يستخدمها المجتمع في علمية (الوصم) هي إطلاق تسميات وألقاب وصفات على الأفراد المنحرفين للدلالة عليهم وكعقوبة لهم، وكان أبرز ما أطلق على المشاركين في جرائم السلب والنهب عام 2003 تسمية (الحواسم) الذي شاع استخدامه في السنوات الماضية ولازال، لا بل إنَّه أصبح يشمل فئات أخرى من المنحرفين مثل مجرمي(الفساد الإداري، أصحاب النفوذ، والمزورين، والنصابين....).

وتضمن البحث الحالي ما يلي:

* قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(مشكلة البحث، أهمية البحث وأهدافه، تحديد المصطلحات، نماذج من دراسات سابقة، السلب والنهب ظاهرة عامة، نظرية الوصم ورد الفعل الاجتماعي، مجالات البحث، عرض وتحليل البيانات، نتائج البحث، مصادر البحث، الملخص)

أولاً: مشكلة البحث

إنَّ جرائم السلب والنهب التي جرت في العراق عام 2003 بعد دخول قوات الاحتلال تركت أثراً بالغاً ليس في نفوس العراقيين فحسب بل في نفوس العرب والعالم، وأعطت صورة مشوهة عن طبيعة المجتمع العراقي واعتياده على (السلب والنهب والعنف والتخريب) على مدار تاريخه، ومما عزز ذلك هو تسليط الإعلام الأضواء عليها بشكل متعمد وتعميم هذه المشاهد على كافة أبناء المجتمع وابتعادها عن تسليط الضوء على رد الفعل الاجتماعي تجاه هذه الجرائم والحالات الايجابية الكثيرة التي وقفت ضدها وحافظت على الممتلكات العامة وحاربت المتسللين والسراق.

إنَّ رد الفعل الاجتماعي لم يكن **(بسيطاً)** على الرغم من كونه **(بطيئاً)** في بعض جوانبه وهذا أمر طبيعي لأنَّ القوى الاجتماعية لا تتحرك مثل الأفراد أو الجماعات الصغيرة لاسيما وإنَّ الوضع كان غير طبيعي بكل مقاييسه، ومن بين وسائل رد الفعل الاجتماعي فيما بعد هو استخدام أبناء المجتمع (للوصم) كوسيلة لردع المجرمين من الاستمرار في جرائمهم ولعزلهم وعقوبتهم اجتماعياً من خلاله، لذا تتجسد مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل كان رد الفعل الاجتماعي من خلال الوصم بإطلاق تسمية الحواسم واضحاً في المجتمع الموصلي؟

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله موضوعاً مهماً قلما تناولته الدراسات الاجتماعية الجنائية في الفترة الأخيرة ألا وهو (رد الفعل الاجتماعي) إذ غالباً ما تركز الدراسات الاجتماعية في حقل الجريمة على أنواع الجريمة وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك لأهمية جرائم السلب والنهب التي تعرض لها المجتمع العراقي

عام 2003 وآثارها الممتدة إلى يومنا هذا، وقلة الدراسات الاجتماعية والجنائية بالذات التي تناولت هذا الموضوع، يضاف إلى ذلك أهمية هذه الدراسة كونها تتناول نتائج جرائم السلب والنهب على الصعيد الاجتماعي في حين أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع كانت من زاوية أسباب هذه الجرائم والعوامل التي مهدت لظهورها، وأخيراً تأتي أهمية الدراسة من حيث اعتمادها على واحدة من أهم النظريات الاجتماعية في مجال علم الاجتماع الجنائي وهي (نظرية الوصم) التي لم تأخذ حقها من الدراسة في مجتمعنا العراقي على الرغم من أنَّه أكثر المجتمعات العربية والشرقية تأثراً بالوصم الاجتماعي.

أما **أهداف البحث** فنلخصها بما يأتي:

1. تسليط الضوء على رد الفعل الاجتماعي تجاه جرائم السلب والنهب من خلال الوصم.
2. معرفة مدى قوة الوصم الاجتماعي في المجتمع الموصلي.
3. معرفة مدى شيوع مصطلح (الحواسم) داخل المجتمع.
4. معرفة أنواع المجرمين المشمولين بوصمة (الحواسم).
5. معرفة أثر استخدام مصطلح (الحواسم) على الموصومين داخل المجتمع.

ثالثاً: منهج البحث

اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي من خلال سحب عينة ممثلة لمجتمع البحث ودراستها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع البحث.

رابعاً: أدوات البحث

أ. **الملاحظة:** استخدم الباحث الملاحظة العلمية لمجتمع البحث لغرض تحديد الجوانب المهمة في الظاهرة وتشخيصها بشكل دقيق و ملاحظة كيفية تعامل المجتمع معها.

ب. **الاستبيان** : اعتمد الباحث استمارة استبيانية خاصة أعدت لهذا البحث بعد ملاحظة الظاهرة بشكل جيد واستقراء بعض مسبباتها وعواملها ووضع

مجموعة من الأسئلة تم عرضها على خبراء*، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلها حتى أصبحت جاهزة للتطبيق.

خامساً: مجالات البحث

1. **المجال المكاني:** اعتمدت مدينة الموصل كمجال مكاني للبحث.
2. **المجال الزماني:** امتد البحث من 2008/5/1 لغاية 2009/1/1.
3. **المجال البشري:** اشتمل على عينة من أبناء مدينة الموصل.

سادساً: عينة البحث

تم سحب عينة من مجتمع البحث مكونة من (100) مفردة موزعين على مناطق المدينة التي تم تقسيمها حسب المستوى الاقتصادي إلى غنية ومتوسطة وشعبية وبواقع 20 و 40 و 40 على التوالي، ووزعت الاستمارة بشكل عرضي إلى رب الأسرة أو من ينوب عنه.

* أسماء الخبراء الذين عرضت عليهم الاستمارة الاستبيانية:
1. د. عبد الفتاح محمد فتحي أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
2. موفق ويسي محمود أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
3. د. خليل محمد الخالدي أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
4. د. شفيق إبراهيم أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
5. د. علي احمد خضر أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
6. د. حارث حازم أستاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الآداب
7. د. شلال حميد مدرس / جامعة الموصل / كلية الآداب

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: تحديد المصطلحات ودراسات سابقة

أولا: مصطلحات البحث

1. **فرهود** : وهي كلمة يستخدمها العراقيون عندما تتعرض الأموال الخاصة أو العامة للنهب والسرقة العلنية من قبل ضعاف النفوس أو اللصوص المعتاشين على المال الحرام عند غياب السلطة.[1] وقد اختلفت المصادر في أصل هذه الكلمة ومعناها البعيد عن المعنى الشائع في المجتمع العراقي، لكن هذا المعنى كان واضحاً ومحدداً لدى أبناء المجتمع العراقي على الرغم من ظهور كلمات مرادفة[*] له بعد الفرهود الكبير في 2003/4/9.

ويذكر ابن منظور في لسان العرب: (فره) الشيء بالضم، وفاره: نادر، وغلام فاره: حسن الوجه.[2] أما كتاب (الحيوان) فيورد لنا الفرهود بأنه: ولد السبع، وقيل ولد الوعل، ويقال أيضا للغلام الغليظ، وصرفوه فقالوا: تفرهد إذا سمن.[3]

والتعريف الإجرائي للفرهود هو: عمليات السلب والنهب الذي تتعرض لها الممتلكات في حالة الفوضى أو أثناء وبعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والطبيعية والعسكرية.

---

(1) الانترنيت، هادي فريد التكريتي، فرهود، موقع عراق الغد، www.Iraqoftomorrow.org، 2005/11/15

(*) يطلق أبناء المناطق الشمالية كلمة (علوج) على من قام بالسلب والنهب 2003 وكل من باع واشترى من هذه الأموال، وتطلق كلمة حواسم في مناطق مختلفة على من قام بالسلب والنهب، أما الجنوب فيستخدمون فرهود قبل 2003 لكن بعدها وفي السنوات الماضية شاع مصطلح الحواسم بشكل غطى على كلمة فرهود.

(2) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار لسان العرب، بدون سنة نشر، باب الفاء ص312.

(3) الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1969، ص243.

2. **سلب ونهب :** وهي جريمة اعتداء على أشخاص وعلى أموال بحسب ما يتوافر من ظروف وملابسات حيث تتم عادة في الأوقات التي تهيؤها حالات الشغب والأزمات وعدم الاستقرار وما يخلفه ذلك من مناخ يفتقر إلى الرقابة والضبط مما يغري البعض بالسطو على أموال الغير وممتلكاتهم [1]. والنهب لغة: هو الغنيمة والجمع (نهاب) والانتهاب: هو أنْ يأخذها من يشاء.[2]

والتعريف الإجرائي للسلب والنهب: هو الاستحواذ القسري على الأموال أو الممتلكات التابعة للغير.

3. الحواسم:

وهي تسمية أطلقت على الحرب التي شهدها العراق عام 2003، إلا أنَّه شاع استخدامها كمصطلح يدل على ظاهرة السرقة العشوائية التي يتورط فيها أفراد أو جماعات دون سابق تخطيط.[3]

ويمكن أنْ نعرف الحواسم إجرائيا: تسمية تطلق على من قام بالسلب والنهب في المجتمع العراقي وهي أشبه بوصمة العار التي يطلقها أبناء المجتمع على من انحرف منهم.

4. **الوصم:** الوصم لغوياً: هو العيب ووصم الشيء عابه، والوصمة العيب في الكلام، وهو العيب والعار ويقال في فلان وصمة أي عيب. [4] والوصم بالعار: عبارة مواقف أو معتقدات اجتماعية سلبية، أو الازدراء تجاه الآخرين وهو شعور لا يوجد بصورة طبيعية وإنما ينشأ لدى الأفراد في المجتمعات.[5]

---

(1) محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، القاهرة، دار غريب للتوزيع والنشر، 2003، ص409.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، 1981، ص449.

(3) الانترنيت، حيدر السلامي، مفردات سادت الشارع العراقي، www.frindsdemocracy.net، 2005/7/1.

(4) ابن منظور، مصدر سابق، ص436.

(5) Partnership to Improve, 8th Annual Erna Meeting, Krakow 25-28th September 2004

ونعرف الوصم إجرائياً: بأنه إطلاق صفة سلبية على شخص أو مجموعة أشخاص نتيجة لقيامهم بعمل مخالف للقواعد الاجتماعية

ثانياً: نماذج من دراسات سابقة:

على الرغم من تكرار ظاهرة ارتكاب جرائم السلب والنهب في المجتمع العراقي على مدار تاريخه بسبب الظروف الصعبة وغير المستقر ة التي يشهدها، إلا أنَّ هذه الظاهرة لم تأخذ حقها من الدراسات الاجتماعية، وأبرز من كتب عنها في العصر الحديث هو الدكتور علي الوردي في الجزء الرابع من كتابه لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، لكن الدراسات الحديثة لم تتناولها إلا على نطاق ضيق جداً، ونورد منها:

(1) دراسة حسين علي قيس القيسي (الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي)[1]

الدراسة تعد من الدراسات النظرية التحليلية ركزت على موضوع تكرار حالات الفرهود (السلب والنهب) في المجتمع العراقي عبر الزمن من خلال البعد التاريخي لها واستعراض بعض الحوادث التاريخية وواقع المجتمع العراقي قبل 2003 وواقعه بعد 2003 وحصول ظاهرة السلب والنهب، مع ذكر أمثلة لما جرى من حالات نهب ودمار للمتحف العراقي والمجمع العلمي العراقي والمكتبة المركزية في جامعة بغداد والمكتبة الوطنية ودار الشؤون الثقافية، ثم انتقل إلى دور مؤسسات المجتمع في الحد من (الفرهود) والنظريات المفسرة للانفلات السلوكي في كل من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وقدم وجهة نظره في أسباب حصول (الفرهود) بثلاثة مسببات هي:

أ. الجانب السياسي: وركز على عدم الاستقرار السياسي وكثرة الحروب التي شهدها العراق وعسكرة المجتمع واستنزاف طاقاته والنظام المركزي المتزمت.

(1) حسين علي القيسي، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

ب. الجانب الاقتصادي: ولخصها في اضطراب الوضع الاقتصادي في العراق وضياع الموارد الاقتصادية في الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي الذي جعل غالبية الشعب تعاني من الحرمان.

ت. الجانب الاجتماعي: المتمثل بازدواجية الشخصية العراقية وكثرة تناقضاتها واندفاعها وتأثرها السريع بالمواقف التي تعيشها.

(2) دراسة قاسم حسين صالح: (سيكولوجية الفرهود)[1]

تنظر هذه الدراسة إلى (الفرهود) من جانب السلوك الجمعي الذي يصفها بحالة الغوغاء التي تناولها علماء الاجتماع والنفس على حد سواء، ويوضح الفئات التي قامت بـ(الفرهود) ويصف بعضهم بأنهم فئات معدومة ومحرومة والآخرين هم اللصوص الذين أطلق سراحهم من السجون وبعض الناقمين على الأوضاع في العراق إضافة إلى التخريب والنهب المتعمد الذي ساهمت فيه دول الجوار وغيرها ممن لديها مصالح في تخريب العراق وتدميره، ويفسر هذه الظاهرة من خلال اختلاف منظومة القيم لدى جيلين في العراق، هم المولودون قبل عام 1970 والمولودون بعد عام 1970 واختلاف الخصائص الاجتماعية والنفسية لكل منهما، فضلاً عن شيوع ثقافة العنف في العراق وضياع الثروات الاقتصادية في عقدي الثمانينات والتسعينات وتدخل قوات الاحتلال الأمريكي في تسهيل عمليات السلب والنهب.

(1) الانترنيت، قاسم حسين صالح، سيكولوجية الفرهود، من موقع www.annabaa.net، 2004/4/17.

المبحث الثاني: السلب والنهب ظاهرة إجرامية عالمية

إنَّ جرائم السلب والنهب من الجرائم الشائعة في المجتمعات على اختلاف أشكالها وتاريخها ودرجة تحضرها، وهي منتشرة منذ العقود الأولى للحياة البشرية على وجه الأرض ولا يخلو أي مجتمع أو امة من جرائم السلب والنهب التي ألمت به بعد حرب أو مجاعة أو كارثة أو عسر اقتصادي أو ما شابه ذلك من الظروف غير الطبيعية أو الاستثنائية.

ومن الصفات التي تتميز بها المجتمعات والشعوب القبلية هي افتخارها بالسلب والنهب الذي تقوم به بعد المعارك التي تجمعها مع أعدائها، لا بل كان من أهم ما يقوم به المنتصر هو (السلب والنهب) لكل ما يلاقيه من ممتلكات العدو المادية والمعنوية.

وإذا ما أردنا استعراض أمثلة عن حالات السلب والنهب في التاريخ القديم والحديث فإننا لن نتوقف إلا بعد عشرات الصفحات، لكننا سنورد بعض الأمثلة البسيطة والمتنوعة عن حالات سلب ونهب في التاريخ الحديث ثم نعرج على ذكر حالات خاصة بالمجتمع العراقي الذي هو موضوع بحثنا.

من أشهر حالات السلب والنهب في العالم هو ما حصل في بعض دول أوربا خلال الحرب العالمية الثانية وخصوصاً في مناطق من (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، لكن السلب والنهب لم يكن يرافق الحروب فقط فما أكثر الكوارث الطبيعية والظروف الاستثنائية التي حصلت ورافقها جرائم السلب والنهب اختلف في حجمه وتأثيره باختلاف حجم الكارثة التي رافقها، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

ذكرت وكالة (روتير) أنَّ أفراد الشرطة حبسوا أنفسهم في مقارهم خوفاً من اللصوص الذين انطلقوا في أكبر عملية سلب ونهب داخلي في الولايات المتحدة كلها وهم مسلحون بالبنادق يرافقهم عصابات الشوارع الذين تولوا حكم الولاية المنكوبة بعد انعدام القانون فيها بسبب إعصار (كاترينا)، وقد أعاد هذا الحدث الذاكرة إلى عامين قبل الإعصار عندما انقطع التيار الكهربائي عن (نيويورك) ليلة

كاملة يومها انتشرت جرائم السلب والنهب وقالت إحدى صحفهم ((**الأمريكيون يتحولون إلى لصوص إذا انطفأ النور**))[1].

وخلال الاضطرابات التي حصلت بين قوات الحكومة والـ(جنجاويد) جنوب السودان حصلت جرائم سلب ونهب من قبل الطرفين ولمرات عديدة حتى طالبت منظمة (هيومن رايتس ووتش) بتعويض ضحايا هذه الهجمات وبإجراء دراسة تتابعية لصور الأقمار الصناعية التي تؤكد نقل كميات هائلة من الممتلكات المسروقة من والى المعسكرات من الطرفين بما في ذلك الأثاث والسيارات والمواشي.[2]

كما كان للثورات والانتفاضات حصة في التسبب بجرائم السلب والنهب لاسيما الفاشلة منها، فقد كان الحكم اليمني في زمن الإمارة المتوكلية يعطي القبائل حق سلب المناطق المتمردة، وبعد فشل حركة عام 1948 أعطى الإمام (احمد بن حميد الدين) القبائل الموالية له حق استباحة صنعاء، وكان هذا السلب والنهب ممنوحاً لبعض فئات المجتمع كمكافأة وللسكان المحليين كنوع من العقاب.[3]

مما سبق يمكننا أنْ نلاحظ أنَّ السلب والنهب لا يقتصر على شعب من الشعوب بل هو ظاهرة اجتماعية عامة تحدث عند توفر شروطها كما يقول (دوركايم) والظاهرة الاجتماعية لا تفسر بعيداً عن طبيعتها الموضوعية ولا وفق الحالة النفسية للباحث بل يجب أنْ يكون تفسيرها مستقلاً عنه باعتبارها تلقائية وجبرية وعامة وهي سلوك فردي يمكن أنْ ينتاب الأفراد في كل المجتمعات.[4]

---

(1) الانترنيت، محمود التميمي، إعصار كاترينا، مجلة الأسبوع المصرية، العدد (441)، www.Elosboa.com، 2004/9/5.

(2) الانترنيت، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، سلب السودان، www.hernfo.net، 2006/8/27.

(3) الانترنيت، سلام عبود، أقنعة الفرهود، جريدة النهار اللبنانية، www.alnhar.com، 2004/4/28.

(4) الانترنيت، كامل داؤود الفرهود مقاربة تاريخية لسيكولوجية المفرهدين، موقع كتابات، www.Kitabat.com، 2006/11/6.

وقد كان لضعف الاحتلال العثماني مطلع القرن العشرين وخسارته الحرب وخروجه من العراق ودخول المحتل البريطاني وسياسته وتعاقب الحكومات عليه بعد خروج المحتل وانعدام الاستقرار السياسي في العراق والانقلابات العسكرية والصراعات الحزبية والحروب المتكررة والمدمرة والحصار الاقتصادي الذي نخر (العمود الفقري) للمجتمع العراقي وجعله يتأرجح بين منظوماته القيمية الداخلية ما بين الالتزام والانفلات وخسارته الحرب الأخيرة أمام المحتل، دور كبير في تكرار حالات السلب والنهب لمرات عديدة خلال الـ(100) عام والتي ظهرت كما يلي(*):

1. عام 1908: سلب ونهب الجنود الأتراك للأسواق بسبب تأخر رواتبهم.
2. عام 1914: سلب ونهب البصرة بعد سيطرة الانكليز على موانئها وهزيمة الأتراك.
3. عام 1915: سلب ونهب النجف بعد زيادة عدد الفارين من الخدمة العسكرية وتمردهم على الدولة العثمانية
4. عام 1916: سلب ونهب الحلة بعد تهريب سجناء من قبل مجموعة من الخارجين على القانون.
5. عام 1917: سلب ونهب بغداد قبل سقوطها تحت الاحتلال البريطاني بيومين.
6. عام 1935: سلب ونهب الرميلة من قبل مجموعة من المعارضين للحكومة.
7. عام 1937: سلب ونهب العمارة بعد معارك بين قبيلتي (البزون) و(الارزيج).
8. عام1941: سلب ونهب العمارة بعد معارك بين قبيلتي (البو علي) و (البو محمد).

(*) للمزيد راجع كل من:

1. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، 1977، ج4
2. عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، بغداد، مطبعة وزارة المعارف، 1956، الجزء الثامن.
3. عبدالرزاق اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات بيروت 1986، المجلد الثاني.

9. عام 1941: سلب ونهب اليهود في بغداد والبصرة.
10. عام 1958: سلب ونهب القصور الرئاسية وقصر رئيس الوزراء.
11. عام 1959: سلب ونهب الموصل بعد فشل ثورة الشواف.
12. عام 1990: سلب ونهب الكويت بعد دخول الجيش العراقي.
13. عام 1991: سلب ونهب معظم محافظات العراق بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت.
14. عام 2003: سلب ونهب مدمر لكل ممتلكات الدولة العراقية في أكبر عملية تدمير وتخريب منظم لدولة في العصر الحديث بعد دخول الاحتلال الأمريكي للعراق.

ومن الملاحظ من هذه الحوادث أنَّ حالات السلب والنهب التي ذكرت أغلبها حالات صغيرة مرتبطة بحوادث معينة أو مناطق معينة ما عدا حالات ثلاثة هي في الأعوام (1990و1991و2003) فهي حالات سلب ونهب كبيرة ومخطط لها لاسيما الأخيرة التي شاركت فيها قوات الاحتلال ودول الجوار ومخابرات دول عديدة تريد تدمير المجتمع العراقي.

ويمكننا أنْ نقسم جرائم السلب والنهب التي حصلت في العراق إلى نوعين أساسين:

أ. سلب ونهب شعبي (مدني): وهو عفوي ويمتاز بالعشوائية وينقسم إلى عدة أنواع:

1. **قبلي** : يرجع إلى ترسخ مبادئ وقيم البداوة في بعض العشائر وقيام بعض أفرادها بأعمال سلب تجاه من يعاديها، مثل الذي حصل في العمارة عامي (1937و1941).
2. **انتقامي** : وهي فكرة عامة موجودة عن معظم البشر لاسيما الذين يرغبون بالانتقام ممن ظلمهم (الاحتلال أو الإدارات الحكومية) أو من فئة أو جماعة تسببت لهم بالإيذاء، ومثال الأول ما حصل في الأعوام (1914–1915–1917) ومثال الثاني ما حصل مع اليهود عام 1941.

3. **عصابات:** وهو وما تقوم به العصابات التي تستغل ضعف أو غياب الدولة أو ما يتوفر من فرص لتحقيق مصالح خاصة، ومثاله (1908–1916–1958–1959).

ب. سلب ونهب حكومي (رسمي): واهم مميزاته انه منظم ويحقق أهداف مخطط لها ويقسم إلى:

1) **فردي:** وهو ما يقوم به بعض المتنفذين وأصحاب المناصب (كليتوكرات) (*) والسلطات على اختلافها بالتعاون مع جهات تدعمهم وقيامهم باستغلال النفوذ ونهب المال العام بوسائل مختلفة مستغلين الصفة الرسمية لهم ولمن وراءهم، ومثال ذلك (أبو فرهود) وهو اللقب الذي أطلق على رئيس الوزراء العراقي (طاهر يحيى) في الستينات لكثرة النهب والفساد الإداري في عهده [1]، وكذلك ما حصل في الوزارات التي تعاقبت على العراق بعد الاحتلال 2003.
2) **مؤسسي:** وهو ما تقوم به بعض أجهزة الدولة لتحقيق غايات وأهداف منوطة بها، ومثاله ما حصل عام 1990و1991 و2003 وما قامت به مخابرات وأجهزة دول عديدة في عمليات السلب والنهب لغرض تدمير العراق.

(*) كليتوكرات: ويعني النهاب وهو مصطلح ظهر مع اندريسكي عام 1968 ويعني حاكم أو مسؤول كبير (نهاب) هدفه الأساسي جمع الثروة الشخصية وهو يمتلك القوة لتحقيق هذا الهدف خلال وجوده في السلطة. للمزيد انظر: (سوزان روزاكرمان، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي، عمان، الدار الأهلية للنشر، 2000، ص205).

(1) الانترنيت، هادي فريد التكريتي، مصدر سابق.

المبحث الثالث: نظرية الوصم ورد الفعل الاجتماعي

غالباً ما ينحصر الاهتمام في البحوث الاجتماعية الخاصة بالجريمة في كيفية نشوء الفعل الإجرامي بدلاً من التطرق إلى ردود فعل المجتمع تجاهها وكأن العملية هي من طرف واحد فقط (الجريمة)، ولذلك لم تعن الكثير من الدراسات الخاصة بالإجرام بردود فعل المجتمع إزاء الجريمة بوصف هذه الردود سبباً في تكوين الجريمة ذاتها.[1]

إنَّ رد الفعل الاجتماعي يعد أحد أنواع العقوبات التي يصدرها المجتمع تجاه من يقوم بالأفعال المخالفة لقواعده، وهو لا يقل أهمية عن العقوبات التي يفرضها القانون، وفي بعض الأحيان يصدر معها ويلازمها ويستمر حتى بعد تنفيذ العقوبة القانونية لا بل قد يستمر حتى بعد وفاة من قام بالجريمة وينتقل إلى عائلته ويستمر معهم لأجيال إنَّه الوصم الاجتماعي.

ومن النظريات الحديثة التي تنظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره وصمة تسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع هي (نظرية الوصم Labeling Theory)، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضاً بسببها للعزلة و الانطواء والمهانة وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابية به.[2]

إنَّ أول المنظرين لنظرية وصم المجرم كان (فرانك تاننيوم) في كتابه (الجريمة والمجتمع عام 1938) وتجدد ذكرها في الستينات والسبعينات على يد مجموعة علماء، وهي ترى ((أنَّ الفرد يوصف بحسب تصرفه لذا فالمجرم يعطى سمة الإجرام بناء على تصرفه الإجرامي)). [3] والفكرة الأساسية لهذه النظرية مفادها:

---

(1) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط3، 1984، ص263.

(2) محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، القاهرة، مطبعة العمرانية، 2000، ص287.

(3) فتحية الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، الأردن، 2002، ص192.

(إنَّ الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها إذ تعتبر هذه الجماعة أنَّ بعض الأنماط السلوكية هي خروج كبير على بعض القواعد التي تضعها الجماعة ولذلك يوسم فاعلها بوسمة الخروج على المجتمع أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة ولذلك فإنَّ الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة الفاعل حيث يوسم بوسمة الانحراف، وعليه فالانحراف ذاته لا يتحدد بذاته وإنما بما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم إزاءه).[1]

وتتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر وضع (علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح) تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وإحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته.[2]

وينطلق تفسير نظرية الوصم للجريمة من خلال عملية التفاعل بين الفعل الإجرامي ورد الفعل الاجتماعي الناشئ عنه والذي ينتج عنه بالمحصلة إطلاق الوصم على فاعل السلوك الإجرامي من قبل المجتمع وما يترت ب على ذلك من آثار اجتماعية ونفسية تبقى معه حتى مماته.

ولغرض توضيح هذه النظرية بشكل أكثر تفصيلاً على موضوع بحثنا فقد ارتأينا تفصيل مبادئ نظرية الوصم وإعادة تطبيقها على موضوع البحث الحالي لكي تعطي لنا صورة واضحة عن تأثير رد الفعل الاجتماعي من خلال الوصم والذي يتجلى من خلال النقاط التالية:

1) ركزت هذه النظرية في تفسيرها للجريمة على الفعل وعلى رد الفعل الاجتماعي تجاهه من خلال مؤسسات المجتمع، إذ يركز المجتمع على الفعل الإجرامي (السلب والنهب مثلاً) ومن ثم يصدر رد فعله الاجتماعي تجاه هذا الفعل من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة ومنه (الوصم).

---

(1) عدنان الدوري، مصدر سابق، ص264.

(2) مصطفى عبدالمجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت، منشورات معهد الإنماء العربي، ط2، 1992، 316.

2) ترى النظرية أنَّ الفرد يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه حيث ترى النظرية إننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين، وبالمقابل يستجيب أبناء المجتمع إلى الوصم الذي يطلق على أشخاص معنيين قاموا بالفعل الإجرامي ويستمر حكم الوصم عليهم مثل إطلاق تسمية (فرهود، مال كويت، حواسم).
3) ترى النظرية أنَّ الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس الأشخاص الأقل مكانة اجتماعية، إذ يوصم الوزراء والمدراء والمسؤولين الكبار (أصحاب الياقات البيضاء) ضمنياً بالوصم بسبب السلطة التي يمتلكونها لكن الأشخاص الأقل مكانة نزولاً إلى الفقراء يوصمون بشكل علني إذا ساهموا بالسلب والنهب أو أي سلوك انحرافي مشابه أو كان لديهم فساد إداري أو حصلوا على ثروة سريعة.
4) ترى النظرية أنَّ ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم، وتختلف ردة الفعل هذه باختلاف الزمان والمكان والفاعل وأفراد المجتمع، فقد يؤدي إطلاق الوصم (فرهود، حواسم) إلى دفع الفرد إلى الاستمرار بالفعل الإجرامي ألانحرافي لأنها أصبحت واقع حال لامناص منه حتى لو كان الفعل الإجرامي الذي قام به ليس متأصلا فيه أو كان ردة فعل لحالة معينة عاشها في السابق، ويختلف الأمر من مكان لآخر ومن زمان لآخر ومن شخص لآخر كل حسب ظروفه التي وصم بها.
5) تعتقد النظرية أنَّ المجرمين غير مختلفين أساساً عن غير المجرمين ولكن أفعال وسلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها في حين يتم تجاهل سلوكيات الآخرين، فالأفعال المضرة والإجرامية كثيرة ومتنوعة لكن ما يبقى في أذهان الناس ويؤثر فيهم هو الذي يوصم أكثر من غيره من الأفعال، فالسلب والنهب كان أكبر أثراً في نفوس الناس من القتل والدمار والتخريب.
6) تفرض النظرية أنَّ مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على دفع الأفراد إلى الانحراف وبالتالي تزيد نسبة الجريمة، فقد يدفع وصم من شارك بالسلب والنهب في الكويت أو عام 1991 أو بعد الاحتلال 2003 بأنهم (فرهود أو

حواسم) إلى تعميق الدافع للانحراف والاستمرار في خط الجريمة بأشكالها المختلفة مادام أنَّه وصم بذلك وانتهى الأمر.

7) ترى النظرية أنَّ الانحراف صناعة اجتماعية، وأنَّ ما حصل في المجتمع العراقي من اضطرابات وحروب وحصار وظنك في المعيشة هو الذي صنع بعضاً من (الحواسم) بعيداً عن الجزء الأكبر الذي تم تدبيره خارج العراق من عمل تخريبي منظم.

8) تعتقد النظرية أنَّ الفرد يرتكب انحرافاً أولياً ويقابله ردة فعل اجتماعية ثم يرتكب الجريمة مرة أخرى ويقابله ردة فعل اجتماعية أشد إلى أنْ تتشكل هوية المجرم، إذ ارتكب بعض أبناء المجتمع سلوكاً منحرفاً مثل التهريب – التزوير – الاحتيال – تجارة الممنوعات...الخ وجوبهوا برد فعل بسيط (وصم أولي) من قبل المجتمع على أنهم منحرفين ثم شاركوا في السلب والنهب 2003 وجاء رد الفعل الأقوى (وصم نهائي)

9) تفترض النظرية أنَّ الخوف من الوصم هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي، وقد كان وصم المجتمع للسراق بتسميات (حرامية، حواسم، مجرمين، فرهود) زرع الخوف ومنع الكثيرين من الاشتراك بتلك الجرائم وعندما كانت تحين الفرصة للسرقة أو الاختلاس أو الفساد الإداري (وهي كثيرة بعد الاحتلال) فإنَّ البعض كان يخاف من الوصم ولا يقوم بها.

الفصل الثاني: تحليل البيانات

أولاً: عرض البيانات الأولية

جدول (1) يمثل جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	62	%62
أنثى	38	%38
المجموع	100	%100

يشير الجدول (1) إلى أنَّ نسبة الذكور في العينة كانت (62%) مقابل (38%) للإناث وهي نتيجة طبيعية لأنَّ الاستمارة موجهة إلى رب الأسرة أو من ينوب عنه وهم الذكور غالباً.

جدول (2) يمثل أعمار المبحوثين

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
34-27	30	%30
42-35	26	%26
50-43	24	%24
58-51	11	%11
67-59	9	%9
المجموع	100	%100

ومن الجدول (2) نلاحظ توزع أفراد العينة على الفئات العمرية بنسبة (30%) للفئة الأولى، و(26%) للفئة الثانية، و (24%) للفئة الثالثة، و (11%) للفئة الرابعة، و (9%) للفئة الخامسة، وأغلب الفئات العمرية هي متوسطة وكبيرة ما عدا الفئة الأولى تشمل الشباب.

جدول (3) يمثل منطقة سكن المبحوثين

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
شعبية	40	%40
متوسطة	40	%40
غنية	20	%20
المجموع	100	%100

ويشير الجدول (3) إلى توزع أفراد العينة بواقع (40%) للمناطق الشعبية و (40%) للمناطق المتوسطة و (20%) للمناطق الغنية وهو توزيع متعمد من قبل الباحث لكون المناطق الشعبية والوسطى أكثر من المناطق الغنية.

جدول (4) يمثل التحصيل الدراسي لأفراد العينة

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	3	%3
يقرأ ويكتب	15	%15
ابتدائية	22	%22
متوسطة	20	%20
إعدادية	21	%21
جامعة فأكثر	19	%19
المجموع	100	%100

يبين الجدول (4) أنَّ نسبة الأميين من العينة كانت (3%) وقد ساعدهم في الإجابة عليها أبناؤهم من المتعلمين، يليهم (15%) من العينة يقرؤون ويكتبون، و (22%) منهم خريجو الدراسة الابتدائية، و (20%) خريجو الدراسة المتوسطة، و (21%) منهم خريجو الدراسة الإعدادية، و (19%) هم خريجو جامعة فأكثر، وهي نسب متقاربة إلى حد ما لكنها شاملة لكل المستويات التعليمية.

ثانياً: البيانات التخصصية

جدول (5) يمثل ماذا يطلق الناس على من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
حواسم	71	%71
حرامية	18	%18
مجرمين	11	%11
المجموع	100	%100

نلاحظ من الجدول (5) أنَّ نسبة (71%) من العينة يصرحون بأنَّ طبقة واسعة من الناس يطلقون تسمية (حواسم) على من قام بالسلب والنهب وهو مصطلح أخذ بالانتشار في صفوف المجتمع العراقي بصورة كبيرة كرد فعل على هذه الجرائم، في حين يعتقد (18%) من العينة أنَّ الناس يطلقون لفظة (حرامية) على من قام بالسلب والنهب و (11%) يعتقدون بأنَّ الناس يطلقون تسمية مجرمين على من قام بالسلب والنهب، وكلتا اللفظتين تشير إلى وصم اجتماعي أيضا لأنهما ترتبطان بتسميات لا تطلق إلا على مرتكبي الجرائم.

جدول (6) يمثل ماذا يطلق المبحوثون على من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
حواسم	51	%51
حرامية	26	%26
مجرمين	23	%23
المجموع	100	%100

في حين يشير الجدول (6) إلى أنَّ نسبة (51%) من العينة يطلقون تسمية (حواسم) على من قام بالسلب والنهب وفي هذا تطابق مع وجهة نظر المجتمع في هذه التسمية، في حين يطلق (26%) من العينة تسمية (حرامية) ونسبة (23%) مجرمين على من قام بالسلب والنهب وهي نسب مرتفعة قياساً بالجدول السابق

لكنها تشير إلى تقارب في وجهات النظر حول وصم هذه العملية بأنها جرائم مرفوضة لكن رد الفعل يختلف من شخص لآخر.

جدول (7) يمثل كيف يتعامل المبحوثون مع من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
باحتقار	45	%45
طبيعي	13	%13
أتجنبهم	42	%42
المجموع	100	%100

ويبين الجدول (7) كيفية تعامل العينة مع من قام بالسلب والنهب، إذ يرى (45%) منهم بأنَّ الاحتقار هو الأسلوب الأمثل للتعامل معهم وهو أفضل تعبير عن رد فعلهم تجاه هؤلاء، في حين يرى (13%) منهم بأنه يجب التعامل معه بشكل طبيعي وفي ذلك نوع من التسامح معهم، أما (42%) يعتقدون بأنه من الأفضل تجنب التعامل معهم في أي أمر كعقوبة لهم أولاً وابتعاداً عن الشبهة والنظرة السيئة لمن يتعامل معهم، إذ إنَّ للوصمة ردود فعل متباينة تختلف بحسب طبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه وإنَّ فئات المجتمع المتباينة قد تتباين أيضا في ردود فعلها تجاه الجريمة ومرتكبيها [1].

جدول (8) يمثل ثقة المبحوثين بمن أعلن توبته من الذين قاموا بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%29
لا	71	%71
المجموع	100	%100

(1) محمد الجوهري وآخرون، مصدر سابق، ص291.

ونلاحظ من الجدول (8) ان (29%) من العينة يثقون بمن أعلن توبته من الذين قاموا بالسلب والنهب وفي ذلك منحهم فرصة جديدة للعيش بطريقة مختلف بعيداً عن المال الحرام، في حين يعتقد ثلثا العينة تقريباً (71%) بأنهم لا يثقون بهذه التوبة وأنَّه لا يمكن أنْ يصدقوا من قام بسرقة بلاده ودمرها.

جدول (9) يمثل موقف المبحوثين من شخص يتعاملون معه وظهر أنَّه من الذين قاموا بالسلب والنهب

الإجابة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
يصغر في نظري	1	52	%52
اقطع علاقتي به	2	28	%28
أناديه بها	3	11	%11
استمر بالتعامل معه	4	9	%9

يتبين لنا من الجدول (9) أنَّ نصف العينة ينظرون إلى شخص كانوا يتعاملون معه واكتشفوا أنَّه من (الحواسم) بعين الصغر والاحتقار وهو موقف يعبر عن صدمتهم به ويمثل رد فعل سلبي تجاهه وقد جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى، يليه بالمرتبة الثانية (قطع العلاقة) بنسبة (28%) وهو موقف أكثر حدة من الموقف الأول لأنَّ يحسم العلاقة بين الطرفين إلى غير رجعة وهو تعبير عن صدمة المبحوث إذا ما كان أحد معارفه من الحواسم، وجاء بالمرتبة الثالثة موقف (أناديه بها) وهو موقف لا يقل قسوة عن سابقه لأنَّ فيه الوصم يكون صريحاً من خلال مناداته بوصمة العار المتمثلة بتسمية (حواسم)، وأخيراً جاء موقف (استمر بالتعامل معه) بالمرتبة الرابعة بنسبة (9%) وهو موقف فيه الكثير من المسامحة وتجاوز العمل السلبي الذي قام به من شارك بالسلب والنهب.

جدول (10) يمثل استخدام المبحوثين تسمية حواسم على من يسرق أموال الدولة الآن

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	63	%63
لا	37	%37
المجموع	100	%100

يشير الجدول (10) إلى أنَّ نسبة (63%) من العينة يطلقون تسمية حواسم على من يسرق أموال الدولة في الوقت الحالي وفي ذلك مساواة بين من قام بالسلب والنهب عام 2003 ومن يسرق أموال الدولة الآن بغض النظر عن الاختلاف في طريقة السرقة ما بين سلب ونهب في الحالة الأولى وبين الفساد الإداري بكل أشكاله الآن وهي وصمة جديدة تطلق على نوع آخر من الجرائم، في حين يرفض (37) من العينة إطلاق هذه التسمية على من يسرق أموال الدولة الآن.

جدول (11) يمثل استخدام المبحوثين تسمية حواسم على من يحصلون على الثروة السريعة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	%41
لا	59	%59
المجموع	100	%100

ونلاحظ من نتائج الجدول (11) عكس نتيجة الجدول السابق فيما يتعلق بإطلاق تسمية (حواسم) على من يحصلون على الثروة السريعة لاسيما إذا كان هناك شكوك حول طريقة الحصول على هذه الثروة وبطريقة سريعة، إذ يطلق (41%) من العينة تسمية (حواسم) على من يحصل على ثروة سريعة مشكوك في مصدرها، ويرفض (59%) من العينة إطلاق هذه التسمية عليهم لاعتقادهم بأنها

لا تصلح لمن يحصل على ثروة سريعة، لكن هناك مؤشر على استخدامها من قبل فئة من أبناء المجتمع تجاه من يحصل على ثروة سريعة أو مفاجئة.

جدول (12) يمثل رغبة المبحوثين بفتح صفحة جديدة مع من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	%31
لا	**69**	%69
المجموع	100	%100

ويبين لنا الجدول (12) أنَّ (31%) من العينة يرغبون بفتح صفحة جديدة مع من قام بالسلب والنهب 2003 مقابل (69%) من العينة يرفضون ذلك، وهي نتيجة مقاربة لنتيجة الجدول (8) الخاص بثقة المبحوثين بإعلان توبة من قام بالسلب والنهب.

جدول (13) يمثل رغبة المبحوثين بمحاسبة من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	57	%82.6
لا	12	%17.4
المجموع	**69**	%100

يشير الجدول (13) أنَّ (82.6%) ممن لا يرغبون بفتح صفحة جديدة مع من قام بالسلب والنهب لديهم رغبة بمحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها مقابل (17.4%) ليست لديهم أية رغبة في محاسبتهم ولكنهم أيضا لا يقبلون بفتح صفحة جديدة معهم.

جدول (14) يمثل اعتقاد المبحوثين بأنَّ تسمية حواسم على من قام بالسلب والنهب ستدفعه للانحراف

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	%62

لا	38	%38
المجموع	100	%100

ونلاحظ من الجدول (14) أنَّ (62%) من العينة يعتقدون بأنَّ إطلاق تسمية (حواسم) على من قام بالسلب والنهب سوف تدفعهم إلى الانحراف لأنَّ الوصمة قد وقعت عليهم وصنفوا (اجتماعياً) بأنهم مجرمون لذلك فإنهم سوف يستمرون في السلوك المنحرف مادام التغيير أو النية في التوبة لن تمسح عنهم هذه التسمية، في حين بينما يعتقد (38%) من العينة ان ذلك لن يؤثر على انحراف من قام بالسلب والنهب.

جدول (15) يمثل رأي المبحوثين بأن تسمية حواسم تكفي كعقوبة لأنها وصمة عار

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	%28
لا	**72**	%72
المجموع	100	%100

ويبين لنا الجدول (15) أنَّ (28%) من العينة يعتقدون بأنَّ إطلاق تسمية (حواسم) على من قام بالسلب والنهب يكفي لأنه وصمة عار بين أبناء المجتمع ونحن في مجتمعاتنا الشرقية والإسلامية تكون وصمة العار أكبر تأثيراً قياساً بغيرها من العقوبات لأنها قد تستمر إلى أجيال لاحقة ولا تقتصر على الفرد نفسه الذي وصم بعمل معين ويضيف (كوفمان) أنَّ الوصمة تؤدي إلى لصق مفهوم العار لدى الموصوم وهذا العار يمثل العامل الحاسم الذي يدفع بالآخرين إلى الابتعاد عن صاحب هذه الوصمة الأمر الذي يعضد فكرة الرفض الاجتماعي للموصوم [1]، في حين يرى (72%) من العينة أنَّ وصمة العار من خلال تسمية

(1) محمد الجوهري وآخرون، مصدر سابق، 291.

(حواسم) غير كافية على من قام بالسلب والنهب بل لا بد من محاسبتهم إضافة إلى هذه الوصمة.

جدول رقم (16) يمثل التسلسل المرتبي لرأي المبحوثين بكيفية معاقبة من قام بالسلب والنهب

الإجابة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
استرجاع الأموال	1	25	%34.7
السجن	2	24	%33.3
الطرد من المجتمع	3	19	%26.4
أخرى	4	4	%5.6

ونلاحظ من الجدول (16) أنَّ (استرجاع الأموال) التي نهبت عام 2003 هو أفضل عقاب لمن قام بالسلب والنهب وبنسبة (34.7%)، في حين جاءت عقوبة (السجن) بالمرتبة الثانية بنسبة (33.3%) لأنه الحق الطبيعي والقانوني الذي يجب أنْ يطبق عليهم، فيما جاءت عقوبة (الطرد من المجتمع) بالمرتبة الثالثة بنسبة (26.4%) لاعتقاد المبحوثين بأنها العقوبة التي يستحقونها لأنهم لا يجوز أنْ يعيشوا في مجتمع سرقوه ونهبوه، ويؤكد (ماتزا) على أنَّ الفضيحة التي ألمت بالموصوم ينتج عنها الرفض الاجتماعي والطرد من القبول الاجتماعي [1]، وأخيراً كانت المرتبة الرابعة بنسبة (5.6%) لعقوبة (الإعدام ومصادرة الأموال أو الاثنين معاً).

نتائج البحث:

1. يشير أفراد العينة إلى أنَّ مصطلح (الحواسم) هو التسمية الأكثر شيوعاً من قبل أفراد المجتمع على من قام بالسلب والنهب 2003، في حين تتطابق وجهة نظر (نصف العينة) مع أبناء المجتمع في إطلاق تسمية الحواسم عليهم، تليها تسمية (حرامية و مجرمين).

(1) محمد الجوهري وآخرون، مصدر سابق، ص290

2. يتعامل غالبية أفراد العينة مع من قام بالسلب والنهب بطريقة سلبية تتوزع مابين (الاحتقار وتجنب التعامل معهم) في حين يعاملهم نسبة قليلة جداً بطريقة طبيعية.
3. لا يثق نسبة عالية من أبناء المجتمع بمن أعلن توبته من الذين قاموا بالسلب والنهب وحاول العودة إلى الحياة الطبيعية.
4. يكون موقف معظم أفراد العينة سلبياً من شخص تعاملوا معه واكتشفوا فيما بعد انه من (الحواسم).
5. يتفق نسبة عالية من أبناء المجتمع بإطلاق تسمية (حواسم) على من يسرق أموال الدولة الآن في حين تضعف هذه النسبة في إطلاق هذه التسمية على من يحصلون على الثروة السريعة.
6. يرفض كثير من أبناء المجتمع فتح صفحة جديدة مع من قام بالسلب والنهب، ويمتلك معظمهم الرغبة في محاسبتهم.
7. يرى أكثر من (نصف العينة) أنَّ إطلاق تسمية (الحواسم) قد تدفعهم للانحراف.
8. يعتقد معظم إفراد العينة أنَّ إطلاق تسمية (الحواسم) كوصمة عار لا يكفي كعقوبة لمن قام بالسلب والنهب، ويطالب معظمهم (باسترجاع الأموال أو السجن أو الطرد من المجتمع).

التوصيات:

1. إجراء دراسات معمقة حول الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسببت بانتشار جرائم السلب والنهب عام 2003.
2. ضرورة المتابعة القانونية ومحاسبة الجهات التي ساهمت في جرائم السلب والنهب سواء أكانت رسمية أم غير رسمية.
3. محاربة الفساد الإداري باعتباره جزءاً من (السلب والنهب) الذي يتم في الخفاء حالياً.

4. تركيز وسائل الإعلام العراقية على رد الفعل الاجتماعي من قبل المجتمع على جرائم السلب والنهب عام 2003 وإبراز الصور الايجابية التي رافقت مقاومة هذه الجرائم.
5. تشديد العقوبة القانونية على من يرتكب جرائم السلب والنهب للحد من عودتها مرة ثانية.

Looting Acts: A Study for the Social Reaction in Terms of the Marking Theory

Dr. Wa'ad I. Kh. Al-Ameer*

Abstract

The social reaction towards looting crimes was so great and still accelerates even after five years since that day; and among the means the society followed to defend itself was the "stigma" oriented against it as a society and transformed to individuals who committed looting actions in 2003 as one of the severe social sanctions. Social stigma is considered one of the most prominent penalties practiced by a society toward guilty individuals (along with legal penalty as well). The society isolates, despises such individuals and does not allow people dealing with them and disgrace them for along periods of time. This may last for many generations.

Other means that are followed by the society is calling perverted individuals by many names and attributes as a denotation and a punishment for them. The most striking of these names is " Al-Hawassim" which was commonly used since 2003 and still; and it also come to include other classes of perverted and criminals such as (administrative corruption, power beneficiaries, forgers, swindlers, wealthy people by suspected means …etc.). The term "Hawassim" has become a standard for perverted behavior and might extend to included new types of behaviors that are socially rejected and leave a stigma on the Iraqi memory in the modern age.

* Dept. of Sociology/ College of Arts/ University of Mosul.